جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

# مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

## للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 17، العدد 2
ربيع الثاني 1442 هـ / ديسمبر 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

# تعقبات أبي مسعود الدمشقي على صحيح مسلم من خلال كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي عليّ الغَسّاني الجَيّاني: جمعٌ، ودراسةٌ، وتحليلٌ


## عبدالله منصور محمد

## عوّاد الخلف

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة



**تاريخ الاستلام: 2018-04-04** **تاريخ القبول: 2018-06-20**



## ملخص البحث:

يهدف البحث إلى سبر كتاب: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي عليّ الغساني الجيّاني، وجمع ما تفرَّقَ فيه من تعقبات لأبي مسعود الدمشقي على الإمام مسلم في صحيحه، هذه التعقبات النفيسة التي أودعها صاحبها في كتابه الفذِّ - شبهِ المفقود - : (أطراف الصحيحين) وأورد الجيّاني طائفة منها في كتابه، وقد قام الباحث بدراسة كل تعقب منها على حدة؛ وذكر كلام العلماء حول هذه التعقبات، والإجابة عنها، ثم قام الباحث أيضا بتحليل هذه التعقبات، من حيث عددها، وأقسامها، وموضعها، ومدى إصابة المتعقب فيها. وقد سلك الباحث منهج الاستقراء والتحليل في دراسته، ومن نتائج البحث أنه لا سبيل للطعن على الصحيح من خلالها.



**الكلمات الدالة:** تعقبات على صحيح مسلم، «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، الجيّاني، أبو مسعود الدمشقي.

## المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد: فإن صحيح مسلمٍ كتاب تلقته الأمة بالقبول هو وصحيح البخاري - رحمهما الله - ، وقد استثنى العلماء من هذا الإجماع على قبولهما أحاديثَ يسيرة تناولها العلماء بالنقد والتعقب، منهم أبو مسعود الدمشقي في كتابه أطراف الصحيحين، وهو شبه مفقود ولم يطبع، وقام أبو علي الغساني بذكر كثير من كلام الدمشقي في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل، الذي يعتبر أحد أفضل الكتب التي احتوت على تلك النصوص المهمَّة التي أودعها الدمشقي في كتابه، وقد تنوعت تلك النقولات، فبرز منها تلك التعقبات التي تعقب بها الدمشقيُّ الإمامين البخاريَّ ومسلماً، فظهرت براعتهُ ودقّة نظره وسعةُ حفظه، فكان هذا أحد الأسباب التي شجعتني على جمع ما تفرَّقَ من هذه التعقبات - إضافة إلى كونها مأخوذة من كتاب شبه مفقود - ، ودراستها ومحاولة الإجابة عن صنيع صاحبي الصحيح - ما أمكن - .

وسببٌ آخر: وهو تلك الحملةُ الشعواء التي يشنها أعداء الإسلام، وجهلة الأنام؛ إذ حاول بعضهم - بسوء نية - استغلال انتقادات العلماء لهدم الثقة بالصحيحين، وبالسّنة النبوية عموماً.

لهذا وقع اختياري على جمع التعقبات المتعلقة بصحيح الإمام مسلم ودراستها، واستخرت الله، فكان هذا البحث الذي اخترت له هذا العنوان: تعقبات أبي مسعود الدمشقي على صحيح مسلم من خلال كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي عليّ الغساني الجياني (جمعٌ، ودراسةٌ، وتحليل)

## خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة وتمهيد ومبحث وخاتمة.

مقدمة:وفيها:سبب اختيار البحث وخطته ومنهجه.

تمهيد:وفيه:

- تعريف التعقب لغة واصطلاحاً.
- تعريف بالدمشقي وكتابه أطراف الصحيحين.
- تعريف بالغساني وكتابه تقييد المهمل.
- منهج الغساني في نقله كلام الدمشقي على صحيح مسلم، مع ذكر بعض الإحصائيات الموضِّحة، وعدد التعقبات.

المبحث: وفيه جمع تعقبات الدمشقي على مسلم من خلال كتاب تقييد المهمل، والكلام عليها، والإجابة عنها.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وخلاصته.

## منهج البحث:

- سبرُ قسم الأوهام المتعلقة بصحيح مسلم من كتاب تقييد المهمل للغساني، وجمع ما فيه من تعقبات لأبي مسعود الدمشقي.
- تمييز موضع التعقب بخط غامق يميزه عن غيره.
- ذكر التعقب.
- ذكر كلام العلماء عليه.
- الإيجاز في تراجم بعض الرواة، اعتماداً - في الغالب - على التقريب.
- الإجابة عن التعقبات من كلام العلماء، مع المناقشة - عند الحاجة - ، والاجتهاد في الإجابة عند عدم الوقوف على كلام لهم.
- تلخيص الكلام على الحديث المنتقَد نهاية كل دراسة.
- تحليل التعقبات - ضمن نتائج الدراسة - من حيث: أنواعها، وحالاتها، ومواضعها في الرواية، وغير ذلك.
- الأرقام التي أشير إليها في نتائج الدراسة وخلاصة الدراسة هي الأرقام التي تسبق كل رواية، أي: الأرقام المتسلسلة التي وضعتها.

- **تمهيد:**

**أولاً: تعريف التعقب لغةً واصطلاحاً:**

**التعقب لغة:**

قال الجوهري[1]:«وقد تَعَقَّبْتُ الرجلَ، إذا أخذته بذنبٍ كان منه»اهـ.

وقال ابن فارس[2]:«وَتَعَقَّبْتُ مَا صَنَعَ فُلاَنٌ، أَيْ تَتَبَّعْتُ أَثَرَهُ»اهـ.

(1) الجوهري:أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح، 1 / 187.

(2) ابن فارس:أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، 4 / 79.

وقال الرازي[1]:يُقَالُ:«(عَقَّبَ) الْحَاكِمُ عَلَى حُكْمِ مَنْ قَبْلَهُ إِذَا حَكَمَ بَعْدَ حُكْمِهِ بِغَيْرِهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ} [الرعد:41]، أَيْ: لَا أَحَدَ يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ بِنَقْضٍ وَلَا تَغْيِيرٍ»اهـ.

وقال ابن منظور[2]:«واسْتَعْقَبْتُ الرجلَ وتَعَقَّبْتُه: إذا طَلَبْتَ عَوْرَتَهُ وعَثْرَتَه... وتَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَه. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إذا تَدَبَّرْتَه. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً؛ قَالَ طُفَيْل الغَنَوِيّ:

فلَنْ يَجدَ الأَقْوامُ فِينَا مَسَبَّةً، ... إذا اسْتَدْبَرَتْ أَيامُنا بالتَّعَقُّبِ

يَقُولُ: إذا تَعَقَّبوا أَيامَنا، لَمْ يَجِدُوا فِينَا مَسَبَّة»اهـ.

ولمادة: «عقب» معانٍ كثيرة، وقد ذكرت ما يتعلق بموضوع البحث.

**التعقب اصطلاحاً:**

لم أقف على تعريف للتعقب في الاصطلاح عند أحد من العلماء المتقدمين، وإن كان واقعاً ممارساً عندهم في مصنفاتهم[3]، بل أفردَ بعضهم مؤلفات في ذلك؛ ككتاب التتبع للدارقطني، والتعقبات على الموضوعات للسيوطي تعقَّبَ فيه ابنَ الجوزي في أوهامه في الموضوعات، وبعضهم أفرد أبواباً وفصولاً في ذكر تعقباته على غيره، كالغساني حيث أفرد قسماً في كتابه تقييد المهمل نبّه فيه على أوهام وقعت في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة.

وقد وقفت في الدراسات المعاصرة على تعريفين متقاربين للتعقب، فأولهما: ما ذهب إليه الباحثان: عبدالرحمن مشاقبة، وعبد الكريم الوريكات، أن التعقب: «نظر العالم استقلالاً في كلام غيره المتقدم، تخطئةً أو استدراكاً»[4].

ويتضح من خلاله التعريف أن التعقب يكون من عالمٍ، ولم يفده من أحدٍ قبله، بأن

(1) الرازي:زين الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي، مختار الصحاح، ص213.

(2) ابن منظور:محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تح:اليازجي وجماعة من اللغويين1 / 617 - 619.

(3) ينظر:عبدالرحمن مشاقبة، وعبدالكريم الوريكات، تعقبات ابن حجر في كتابه الإصابة على ابن عبدالبر في كتابه الاستيعاب في إثبات الصحبة أو نفيها، مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد:35، العدد1 لسنة2008م، ص203.

وناصر بن سيف العزري، تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على ابن حجر في كتابه فتح الباري، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، بكلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، 2008م، ص11.

(4) تعقبات الحافظ في الإصابة على ابن عبدالبر في الاستيعاب، ص203.

«يكون العالم أول من أشار إلى مادة التعقب» وأن يكون المتعقَّبُ عالماً أيضاً، مع حصر التعقُّب على معنيين: التخطئة والاستدراك.

أما التعريف الآخر فهو أوسع قليلاً من الأول، وهو ما ذهب إليه الباحث ناصر العزري أن التعقُّب: «نظر العالِمِ ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً أو تخطئةً أو ما جرى مجرى هذين الأمرين».

فاستبدلَ كلمة: «استقلالاً» الواردة في التعريف الأول بقوله: «ابتداءً»، وفي نظري أنه ينبغي الاستغناء عن كلتا الكلمتين؛ إذ قد يقف العالم المتأخِّر على كلامٍ أو تقريرٍ لعالم متقدم لم يقصد به التعقّب، فيفيد منه هذا المتأخّر ويتعقب به على عالمٍ متقدِّم، يصدق عليه معنى التعقّب وإن لم يستوف شرط الاستقلال أو الابتداء.

واكتفى بقوله:«غيره من أهل العلم» ولم يشترط تقدّمه، وهي لفتةٌ مهمّة؛ فقد يكون المتعقِّبُ معاصراً لمن تعقبه وربّما قريناً له، وهذا موجود بكثرة، وإن كانوا غالباً يتركون التصريح بذكر المتعقَّبِ من المعاصرين والأقران، والاكتفاء بالإشارة إلى كونه معاصراً لهم.

وقد لا يكون المتعقَّبُ على كلامه عالماً، بل ربما باحثاً في مجال ما.

وكذلك المتعقِّبُ؛ فلا يُشترط أن يكون عالماً، فقد يكون باحثاً متخصصاً، يُعمِلُ جهده في موضوع معيّن، فيخرج - من خلال بحثه - بنتائج فيها بعض الإضافات والاستدراكات والتعقبات على غيره، وفي الحديث: «ربَّ حاملِ فقه إلى من هو أفقهُ منه»[1]، نعم لاقتصاره على كلمة:«عالم» وجهٌ؛ وهو أنّه عالمٌ في مجاله - على الأقل - .

وأما قوله:«استدراكاً» فقد تابع فيه التعريف الأول، وينبغي التفريق بين التعقب والاستدراك، فالاستدراك أعم من مجرد التعقب بالمعنى الممارس عند العلماء، وإن كان هناك نوع تقارب بينهما من حيث اشتمال المعنى اللغوي عليه، إذ قد يعني الاستدراك - أحياناً - مجرد الإضافة وذكر ما فات مصنفاً آخر[2]؛ وهذا يستلزم التتبع، لكنه أوسع من معنى التعقب الذي ينبغي أن يقتصر على معنى التخطئة، فبينهما عموم وخصوص.

---

(1) جاء هذا اللفظ مرفوعاً عن عدد من الصحابة ضمن حديث النُّضرة المشهور، وقد قام بدراسة طرق الحديث رواية ودراية: عبدالمحسن العباد في كتابه:دراسة حديث:«نضر الله امرءًا سمع مقالتي..» رواية ودراية، - ضمن مجموع مؤلفاته - خلص إلى أن الحديث متواتر، رواه 24 صحابياً: 3 / 306.

(2) «استدرك عليه القولَ ونحوَه:
أصْلحَ خطأَه أو أكْمَل نقصَه، أو أزال عنه لبسًا «شعرت أنّه لم يكن دقيقًا في حديثه فاستدركت عليه القولَ».
خطَّأه فيه»اهـ، من: د أحمد مختار عبد الحميد عمر - بمساعدة فريق عمل - ، معجم اللغة العربية المعاصرة، 1 / 740.

ثم زاد أمراً ثالثاً وسّعَ به نطاق التعريف الأول للتعقب، في قوله: «أو ما جرى مجرى هذين الأمرين»، وقصد بذلك:أن يأتي المتعقّبُ فلا يجزم بل يوردُ احتمالاً أو تشكيكاً في المعلومة التي ذكرها الأول جازماً بها[1]، وهذا لا بأسَ به؛ إذ لا يخفى أن ذكر الاحتمال المناقض للمعلومة مع إمكان وقوعه نوعٌ التعقب؛ وإن كان هذا التعقب بحاجة إلى مزيد تحريرٍ وبحث وتأكّد، ولكن مما يمكنُ أن ينتقدَ على التعريف طوله، والتعريف لا بدَّ فيه من الاختصار وعدم الحشو.

من خلال ما سبق؛ يمكن تعريف التعقب بأنه:إظهار العالم مخالفةُ غيره. فشمل بذلك كلَّ ما يدخلُ في معنى المخالفة؛ كالتخطئة، والتوجيه، والتفضيل، والتصويب، وبيان ما هو أولى، وما إلى ذلك. والله أعلم.

**ثانياً:التعريف بالدمشقي وكتابه أطراف الصحيحين.**

- هو:إبراهيم بن محمد بن عبيد، أبو مسعود، الدمشقي، الحافظ، سافر الكثير وارتحل، وسمع وكتب ببغداد والكوفة والبصرة وواسط والأهواز وأصبهان وخراسان، ثم استوطن بغداد بأخرة، وله عناية بالصحيحين، وعمل تعليقة أطراف الكتابين، ولم يرو من الحديث إلا شيئا يسيرا على سبيل التذكرة، لأنه مات كهلاً، وكان صدوقا، ديّنا ورعا فهما، توفي ببغداد سنة 401هـ[2].

- وكتابه أطراف الصحيحين:شبه مفقود، اعتنى فيه بذكر أطراف أحاديث الصحيحين، وكتب الأطراف عادة ما يتم ترتيب أحاديثها على المسانيد، مع ذكر طرف يدل على بقيّة الحديث، لتكون كالتذكرة والفهرس لمريد الوقوف على مكان الحديث وأسانيده[3].

وهو كتاب عظيم أثنى عليه العلماء، فقال ابن طاهر المقدسي[4]: «فإن أصحابنا قديماً وحديثاً استدلوا على معرفة الصحيح بما صنعه أبو مسعود الدمشقي رحمه الله وغيره من أطراف الصحيحين، فاهتدوا بذلك إلى معرفته من غير مشقة وتعب»اهـ.

(1) ينظر:تعقبات الكشميري على الحافظ، ص12.

(2) ينظر:الخطيب البغدادي:أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ دار السلام، 7 / 112 - 113.
والذهبي:شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، 3 / 1068.

(3) ينظر:الطوالبة:د. محمد بن عبدالرحمن، نشأة فن الأطراف وتطوره، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة النبوية وعلومها.

(4) ابن طاهر المقدسي:أبو الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد، 1 / 18.

ولقد أكسبه مؤلفه أهمية خاصة بذكر ما انتقده على الصحيحين - كما سيتبيّن من البحث - ، ممّا ينبئُ عن حفظ هذا الإمام ودقة نقده وقوّة نَفَسِهِ في هذا الفن وتمرّسه فيه، والذي منه علم علل الحديث أغمض علوم الحديث وأجلُّها.

هذا ومن الجدير بالذكر أن من أطراف الدمشقي قطعة في المكتبة الظاهرية (حديث 373) تتضمن المجلد الرابع من (ق1-148)، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة[1]

**ثالثاً:التعريف بالغساني وكتابه تقييد المهمل.**

- **هو:الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي، الغساني، ويُعرفُ بالجيّاني**[2] - وليس منها؛ إنما نزلها أبوه - وأصلهم من الزهراء، الحافظ الثبت، رئيس المحدّثين بقرطبة، ولد سنة 427هـ، عُنيَ بالحديث وكتبه وروايته وضبطه، وكان حسنَ الخطِّ جيِّدَ الضبط، وكان له بصرٌ باللغة والإعراب، والغريب والشعرِ والأنساب، جمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحدٌ في وقته، ورُحَلَ إليه وعُوِّلَ في الروايةِ عليه، جلس لذلك في المسجد الجامع بقرطبة وسمع منه أعلامُها وفقهاؤها، ووصفوه بالجلالة والحفظ، والنباهة والتواضع والتصاون، توفي سنة 498هـ[3].
- **وأما كتابه: تقييد المهمل وتمييز المشكل**[4]، فقسمه على أربعة أقسام تسبقها مقدّمة احتوت على:سبب التأليف - وهو سؤال أحد المهتمين بالصحيحين أن يجمع له المؤتلف والمختلف من أسماء الصحابة والرواة في الصحيحين - ، وكلام الأئمة في الحث على التقييد والضبط وتمييز المشكل والمتشابه من أسماء الرواة والتعريف بالمهمَلين منهم، ثم ترجم للبخاري ومسلم، وختم المقدمة بذكر أسانيده للصحيحين.

وسمى القسم الأول:تقييد المهمل وتمييز المشكل - وهو نصف الكتاب تقريباً - ، واشتمل على نوعين:

الأول:ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء وتقييده.

الثاني: تمييز المشكل من المتشابه من الأسماء.

---

(1) ينظر:المقال - السابق ذكره - نشأة فن الأطراف وتطوره د الطوالبة.

(2) نقل د. بشار عواد محقق كتاب الصلة لابن بشكوال عن هامش إحدى النسخ:قال أبو محمد بن موسى:سمعت أبا علي يقول غير مرةٍ:لا حُلِّلَ من دعاني بالجيّاني!

(3) ينظر:ابن بشكوال:أبو القاسم خلف بن عبدالملك بن مسعود، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، 19 / 148.

(4) طبع طبعتين، إحداها بوزارة الأوقاف بالمغرب، بتحقيق:محمد أبو الفضل، والأخرى بعالم الفوائد بمكة، بتحقيق علي العمران ومحمد عزير شمس، وهي أتقن، وعليها اعتمدت.

وسمى القسم الثاني:التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة، وقسمه قسمين، قسم متعلق بصحيح البخاري، والآخر بصحيح مسلم، أورد فيهما تعقباته عليهما.

والثالث:التعريف بشيوخ حدّث عنهم البخاري وأهملَ نسبَهم.

والرابع:الألقاب.

فهذا الكتاب في الحقيقة أربعة كتب مستقلة، كل منها يحمل عنواناً خاصاً، وتسمية جميع الديوان بتقييد المهمل وتمييز المشكل من باب تسمية الكل بالجزء[1].

وقد استفاد كثيراً ممن سبقه من الأئمة، واعتنى بالنقل عنهم، وأضاف من علومه ما ينبئ عن فهم ثاقب وحفظ واسع وملَكةٍ قويةٍ في الأسانيد والمتون، وكان أبرز من استفاد منهم فنقل عنهم من حيث الكثرة والمكانة اثنان:الدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي.

وسيأتي الكلام عن مواضع نقل الغساني عن الدمشقي وعددها ومنهجه في ذلك.

**رابعاً:منهج الغسّاني في نقل تعقبات الدمشقي على مسلم، وعددها.**

- قال الغساني[2]: «كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة»، وهو الكتاب الثالث من الكتب الأربعة المودعة في كتابه التقييد، وكما هو واضحٌ؛ أن هذه الانتقادات متعلقة بالأسانيد وأسماء الرواة في الصحيحين أو عنهما، ولا علاقة لها بمتون الصحيحين، وقد التزم ذلك ولم يخرج عنه.
- ثم قسم هذا الكتاب إلى قسمين، فالأول المتعلق بالبخاري، والذي يعنينا في البحث القسم الآخر، المتعلق بمسلم[3].
- أكثر الغساني من النقل عن أبي مسعود الدمشقي في هذا القسم المتعلق بمسلم، وتنوعّت نقولاته عن الدمشقي ما بين تعقب وتخريج وغير ذلك، وقد أحصيت مواضع النقل عن أطراف الصحيحين لأبي مسعود فبلغت:[36] موضعاً، وهي:

3 / 773،845، 843، 818، 813، 792، 791، 786، 782، 780، 778، 777 ،

(1) ينظر:الغساني:الحسين بن محمد بن أحمد، أبو علي، تقييد المهمل وتمييز المشكل، مقدمة التحقيق، دار عالم الفوائد، 1 / 94 - 95.

(2) تقييد المهمل:2 / 563.

(3) وبدايته في تقييد المهمل - حسب الطبعة المعتمدة - :3 / 761.

854، 863، 872، 876، 879، 880، 886، 888، 889، 890، 891، 892، 895، 898، 902، 903، 908، 910، 912، 913، 914، 916، 924، 926.

- كثيراً ما ينقل الغساني من أطراف الصحيحين للدمشقي بغرض تصويب خطأ أو سقط وقع في بعض نسخ الصحيح، أو ترجيح ما جاء في بعض النسخ على غيرها، وقد أحصيت هذه المواضع فبلغت:[16] موضعاً، وهي:

3 / 786،895، 892، 890، 880، 879، 876، 872، 854، 843، 814، 791 ، 912، 914، 924، 926.

- كثيراً ما ينتقد الغساني الأوهام الواقعة في صحيح مسلم مستشهداً بتخريج أبي مسعود الدمشقي للرواية المنتقدة في أطراف الصحيحين على الوجه الذي يراه الغساني صواباً، فيقول: «وخرجه أبو مسعود الدمشقي...» ثم يؤيده بذكر الوجه الصواب عنده(1)، أو يقول: «وذكره أبو مسعود الدمشقي:عن مسلم...» ثم يرجّح هذا الوجه(2)، وقد يستنبط الغساني أحياناً بصنيع الدمشقي بما قد يُفهَمُ أنه إعراضٌ منه عن الرواية المنتقدة، فقال مَرَةً - بعد ذكر رواية الدمشقي - :لم يذكر الحسن مع أبي نضرة لأنه مرسلٌ، فلم يحفِل به(3)، وغالب هذا النوع يكون عند اختلاف النسخ، وأحياناً عند اتفاق النسخ التي يرويها الغساني عن شيوخه، فهذا لا يمكن اعتباره تعقباً من قبل الدمشقي؛ لعدم تصريحه أولاً، مع أن الاحتمال الأكبر أن تكون وقعت على هذا الوجه في رواية الدمشقي ونقل منها في: «أطراف الصحيحين»، وقد أحصيت مواضع ذكره تخريج أبي مسعود لأحاديث من صحيح مسلم في: «أطراف الصحيحين» فبلغت:[22] موضعاً، وهي:

3 / 773،890، 889، 886، 880، 879، 876، 872، 854، 845، 843، 786 ، 892، 895، 898، 902، 903، 910، 912، 914، 924، 926.

- أحياناً ينقل الغساني فوائد متعلقة بالرجال من أطراف الصحيحين، كتعيين راو أو ذكر نسبته وغير ذلك، في:[11] موضعاً، وهي:

3 / 780.924، 916، 914، 912، 910، 908، 888، 818، 814، 792 ،

- وبعد السَّبرِ وقفت على [11] تعقباً لأبي مسعودٍ الدمشقي، صرَّح فيها بتعقّبه صنيعَ مسلمٍ، وهي التي قمت بدراستها في البحث - ولله الحمد - .

(1) تقييد المهمل:3 / 879.

(2) المصدر السابق:3 / 886.

(3) المصدر السابق:3 / 773.

## المبحث: تعقبات الدمشقي على مسلم من خلال كتاب تقييد المهمل، والكلام عليها

[1] قال مسلم[1]:(حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث ح، وحدثنا محمد بن رمح - واللفظ متقارب - أخبرنا الليث، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود، أنه أخبره أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلا من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله، بعد أن قالها؟ قال: رسول الله ﷺ: «لا تقتله» قال: فقلت: يا رسول الله، إنه قد قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها، أفأقتله؟ قال رسول الله ﷺ :«لا تقتله فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال».

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وعبد بن حميد قالا: أخبرنا عبدالرزاق، قال، أخبرنا معمر ح، وحدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي ح، وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبدالرزاق، أخبرنا ابن جريج جميعا عن الزهري بهذا الإسناد. أما الأوزاعي، وابن جريج ففي حديثهما قال: أسلمت لله كما قال الليث. وأما معمر ففي حديثه: فلما أهويت لأقتله قال:لا إله إلا الله.

وحدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني عطاء بن يزيد الليثي ثم الجندعي، أن عبيد الله بن عدي بن الخيار أخبره أن المقداد بن عمرو بن الأسود الكندي، وكان حليفا لبني زهرة، وكان ممن شهد بدرا مع رسول الله ﷺ، أنه قال:يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلا من الكفار، ثم ذكر بمثل حديث الليث.)اهـ.

**تعقب الدمشقي:**

تعقبه الدمشقي فقال[2]: «وليس هذا بمعروفٍ عن الوليد بهذا الإسناد عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله، وفيه خلافٌ على الوليد وعلى الأوزاعي»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

قال الغسّاني مشيراً لشدّة اختصار كلام الدمشقي: «انتهى كلام أبي مسعود؛ لم يزد»، ثمَّ لخّص كلام الدارقطني على هذا الحديث من خلال كتابه «العلل» وبيَّن الخلاف في الرواية على كل من الأوزاعي والوليد.

(1) مسلم بن الحجاج: المسند الصحيح المختصر، 1 / 66 - 67، ح95.

(2) تقييد المهمل، 3 / 777 - 778.

ثم ذكر أن الصواب صنيع مسلم - في غير الرواية المنتقدة - من: رواية الليث ومعمر ويونس وابنُ جُريج، وذكر أن: صالح ابن كيسان قد تابعهم[1]؛ إذ رووه عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي بن الخيار، عن المقداد بن الأسود.

بينما يرويه الأوزاعي عن: إبراهيم بن مرة عن الزهري عن عبيد الله، فأسقط عطاء.

ويرويه الوليد بن مسلم عن: الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن عن عبيد الله، فأسقط إبراهيمَ بن مرة - شيخ شيخه الأوزاعي - ، وجعل بدلاً من عطاء بن يزيد: حميد بن عبدالرحمن.

فتابعَ الغسانيُّ الدارقطنيَّ في أمرين:

أولهما: قوله: «والصحيحُ قولُ صالح بن كيسان ومن تابعه»[2].

والثاني: في إعلال روايتي الأوزاعي والوليد بن مسلم بالمخالفة والشذوذ، وهو حاصل تعقب الدمشقي.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

قال النووي رحمه الله مجيباً عن هذا التعقّب[3]: «وحاصل هذا الخلاف والاضطراب إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأما رواية الليث ومعمر ويونس وبن جريج فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل وعليها الاعتماد، وأما رواية الأوزاعي فذكرها متابعة، وقد تقرر عندهم أن المتابعات يحتمل فيها ما فيه نوع ضعف لكونها لا اعتماد عليها[4]، وانما هي لمجرد الاستئناس فالحاصل أن هذا الاضطراب الذي في رواية الوليد عن الأوزاعي لا يقدح في صحة أصل هذا الحديث؛ فلا خلاف في صحته»اهـ.

(1) ينظر:تقييد المهمل، 3 / 777 - 779.

(2) الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر، العلل، 14 / 63، ح 3421.

(3) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج.

(4) في أغلب الطبعات: «لكونها الاعتماد عليها» ولا معنى لها، إذ واضحٌ أن المقصود العكس، والصواب كما أثبته: «لكونها لا اعتماد عليها»، وهو المثبت في طبعة بولاق 1323هـ - على هامش إرشاد الساري - :1 / 44، وكذلك في نسخة خطية لشرح صحيح مسلم: [112 / ب]، مصدرها: إدارة مخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية، برقم:1222، وهي منشورة على الإنترنت، أوقفني عليها أخي الشيخ: بشير راشد السعداني جزاه الله خيراً.

**الخلاصة:**

يتضح أن التعقب صحيح، وفيه إعلال لإحدى طرق الحديث بالمخالفة والشذوذ، ويُجابُ بأن هذه الرواية التي تعقبها الدمشقي إنما ذكرها مسلمٌ في المتابعات، وأن الحديث جاء من طرق ثابتة، خرجها مسلم في الصحيح، والله أعلم.

[2] قال مسلم[1]: (وحدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - ، عن عمرو بن أبي عمرو، عن المَقبُري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثل معنى حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ، يعني قوله ﷺ:«يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن الاستغفار... »).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود[2]: «المَقبُري في هذا الإسناد هو أبو سعيد المَقبُري، والد سعيد بن أبي سعيد»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

قال أبو علي الغساني: «وهذا الذي ذكره أبو مسعود إنما هو في رواية إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو.

قال أبو الحسن الدارقطني[3]: وخالفه سليمان بن بلال، فرواه عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المَقبُري.

قال أبو الحسن: وقول سليمان بن بلال أصح»اهـ.

وقال ابن الصلاح[4]: «ثمَّ إن فِي المَقْبُري الْمَذْكُور فِي إِسْنَاد حَدِيث إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر عَن عَمْرو ابن أبي عَمْرو عَن المَقْبُري عَن أبي هُرَيْرَة كلَاماً ونظراً» ثم نقل كلام الغساني وما نقله عن الدارقطني، ثم قال: «قلت: رَوَاهُ أَبُو نعيم الْأَصْبَهَانِيّ الْحَافِظ فِي مستخرجه على كتاب مُسلم من وُجُوه مرضية عَن إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر عَن عَمْرو بن أبي عَمْرو[5]

(1) صحيح مسلم:1 / 61، ح 80.

(2) تقييد المهمل، 3 / 780.

(3) العلل، 10 / 402، ولم يقف عليه محققا تقييد المهمل، ولم يورده الدارقطني في الإلزامات والتتبع.

(4) ابن الصلاح: أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، تقي الدين الشهرزوري، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص255.

(5) الذي وقفت عليه في المستخرج لأبي نعيم: «ثنا إسماعيل بن جعفر ثنا بقية أخبرني عمرو يعني ابن أبي عمرو

عَن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري هَكَذَا مُبينًا، لَكِن روينَاهُ فِي مُسْند أبي عوَانَة الْمخْرج على صَحِيح مُسلم من طَرِيق إِسْمَاعِيل بن جَعْفَر عَن أبي سعيد، وَمن طَرِيق سُلَيْمَان بن بِلَال عَن سعيد كَمَا سبق عَن الدَّارَقُطْنِيّ؛ فالاعتماد عَلَيْهِ إِذاً. وَالله أعلم»اهـ.

وقال النووي[1]: «وفيه عمرو بن أبي عمرو عن المقبري، وقد اختلف في المراد بالمقبري هنا هل هو: أبو سعيد المقبري أو: ابنه سعيد؛ فإن كل واحد منهما يقال له: المقبري، وإن كان المقبري في الأصل هو: أبو سعيد»، ثم نقل كلام الدمشقي والغساني والدارقطني، وذكر إجابة ابن الصلاح على هذا الانتقاد.

وأما المزي فنقل كلام الدمشقي، ثم قال[2]: «وقال ابن الفلَكي: رواه إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن سعيد المقبري».

**الإجابة عن هذا التعقب:**

أجاب عن هذا التعقب ابن حجر فقال معلقاً على كلام المزي المتقدم[3]: «قلت: والرواية التي أشار إليها أخرجها أبو عوانة في صحيحه المستخرج على مسلم[4] عن محمد بن يحيى عن إسماعيل ابن أبي أويس المذكور، وكذا أخرجها[5] من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو، وصرَّح بأنه: عن سعيد المَقبُري؛ فبطل ما قال أبو مسعود. ثم وجدته في «الإيمان» لابن منده[6] من طريق أيوب بن سافري[7] عن أبي بكر بن أبي أويس كذلك»اهـ.

لكن بالرجوع إلى مستخرج أبي عوانة وجدته قد رواه عن: عمرو بن أبي عمرو عن أبي سعيد، وليس عن: سعيد - كما قال ابن حجر - ، وأما رواية ابن منده في الإيمان فجاء فيها: «المَقبُري» هكذا دون تعيين، وبذلك يتبين أن الصواب مع الدارقطنيِّ وأبي مسعود

---

عن سعيد».

أبو نعيم:أن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، 1 / 159.

(1) النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، 2 / 69.

(2) المزي:جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبدالرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، 9 / 485 - 486.

(3) ابن حجر العسقلاني: أحمد بن محمد بن علي، النكت الظراف على الأطراف - مع تحفة الأشراف للمزي، 9 / 485 - 486.

(4) أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم 1 / 125، ح54.

(5) أبو عوانة في المستخرج:1 / 129 - 130.

(6) ابن منده:أبو عبدالله محمد بن إسحاق العبدي، الإيمان،2 / 83.

(7) وقع في المطبوع: «مسافري» وهو خطأ، نبه عليه محقق المستخرج لأبي عوانة 1 / 130.

ومن تبعهما كالغساني وغيره ممن تقدم. والله أعلم[1].

ويمكنُ أن يُجابَ عن صنيع الإمام مسلم بأنه لم يخف عليه الكلام على هذه الرواية لهذا أخرجها في الشواهد، وأن متن الحديث ثابت إذ قد خرجه في الأصول من مسند ابن عمر ﷺ، لهذا - بعد أن أورده بهذا الإسناد المنتقد عن أبي هريرة ﷺ - قال مسلم: «بمثل معنى حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ». والله أعلم.

**الخلاصة:**

أن التعقب صحيح، ومفاده الإعلال بالمخالفة والشذوذ، وأن هذا التعقب متعلق بإحدى روايات الحديث، وأن متن الحديث ثابت، فقد أخرجه مسلم في صحيحه من رواية صحابي آخر من طريق لا مطعن فيها، فعليها الاعتماد، وعذر مسلم في إخراجه الحديث من هذه الطريق المنتقدة أنه لم يوردها في الأصول، بل في الشواهد. والله أعلم.

[3] قال مسلم[2]:(حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، قال: قسم رسول الله ﷺ قسما، فقلت: يا رسول الله، أعط فلانا فإنه مؤمن، فقال النبي ﷺ:«أو مسلم؟» أقولها ثلاثا، ويرددها علي ثلاثا «أو مسلم؟»، ثم قال: «إني لأعطي الرجل، وغيره أحب إلي منه، مخافة أن يكبّه الله في النار»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود[3]: «وهذا الحديث إنما يرويه ابن عيينة عن معمر عن الزهري، قاله الحميدي وسعيد بن عبدالرحمن ومحمد بن الصباح الجرجرائي كلهم عن سفيان عن معمر عن الزهري بإسناده سواءً»اهـ.

ونقل المزي نص كلام أبي مسعود من كتابه «أطراف الصحيحين»، فقال[4]: «قال أبو مسعود: كذا رواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن الزهريِّ. ورواه الحميديُّ ومحمد ابن الصبَّاح الجرجرائيُّ وسعيد بن عبدالرحمن، عن ابن عيينة، عن معمر، عن الزهريِّ، زادوا فيه معمراً»اهـ؛ فنسب الوهم إلى ابن أبي عمر العدني - شيخ مسلم - .

(1) وينظر - للاستزادة - :تعليق محقق مستخرج أبي عوانة 1 / 130 - 132.

(2) صحيح مسلم:1 / 91، ح150.

(3) تقييد المهمل، 3 / 782.

(4) تحفة الأشراف:3 / 298.

**الكلام على هذا التعقب:**

قال الغساني مؤيداً كلام أبي مسعود الدمشقي[1]: «وهذا هو المحفوظ عن سفيان، حدثناه حاتم بن محمد، قال: نا أحمد ابن إبراهيم ابن فراس، قال: أنا أبو جعفر محمد بن إبراهيم الديبلي، قال:نا سعيد بن عبدالرحمن، قال: نا سفيان عن معمر عن الزهري... الحديث»، ثم استشهد بذكر الدارقطني هذا الحديث ضمن كتاب التتبع، فقال: «وكذلك قال علي بن عمر في كتاب «الاستدراكات» في هذا الإسناد»اهـ.

ويعني بالاستدراكات: كتاب التتبع، وقد قال الدارقطني - بعد إيراده رواية مسلم -[2]: «وقال الحميدي[3]:عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري».

ولكن تعقب الحافظ تعيين نسبة الوهم لابن أبي عمر الغدني شيخ مسلم فقال[4]: «وزعم أبو مسعود في الأطراف أنَّ الوهم من ابن أبي عمر، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً، لكن لم يتعين الوهم في جهته »اهـ، وقد بيّن بعد ذلك أنّه لا يصحُّ تعيين نسبة الوهم له، إذ قد يكون منه أو من مسلم أو ممن رواه عنه - كما سيأتي - .

**الإجابة عن التعقب:**

أجاب عن هذا التعقب النووي فقال[5]: «قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد قد يقال: لا ينبغي أن يوافقوا عليه؛ لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزهري مرة وسمعه من معمر عن الزهري مرة؛ فرواه على الوجهين؛ فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكروه، منها:أن سفيان مدلس وقد قال: عن، ومنها: أن أكثر أصحابه رووه عن معمر، وقد يجاب عن هذا بما قدمناه من أن مسلماً - رحمه الله - لا يروي عن مدلس قال: عن؛ إلا أن يثبت أنه سمعه ممن عنعن عنه»اهـ.

لكن ناقش ابن حجر كلام النووي فقال[6]: «وحمله الشيخ محيي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة بإسقاط معمر ومرة بإثباته. وفيه بُعْدٌ؛ لأن الروايات قد تضافرت عن

(1) تقييد المهمل، 3 / 782.

(2) الدارقطني: علي بن عمر، الإلزامات والتتبع، مقبل بن هادي الوادعي: ص190، ح60، ووقع فيه سقط في المطبوع: «وأخرج مسلم عن ابن عمر» فسقطت كلمة: «أبي».

(3) الحميدي، مسند الحميدي، 1 / 188، ح68.

(4) فتح الباري: كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، 1 / 81، تحت ح27.

(5) شرح النووي على مسلم:2 / 182.

(6) الفتح: كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، 1 / 81، تحت ح27.

ابـن عيينـة بإثبـات معمـر، ولـم يوجـد بإسـقاطه إلا عنـد مسـلم، والموجـود فـي مسـند شـيخه بـلا إسـقاط - كمـا قدمنـاه - ».

وكان قـد قـال - قبـل - : «ورواه مسـلم عـن محمـد بـن يحيـى بـن أبـي عمـر عـن سـفيان بـن عيينـة عـن الزهـري، ووقـع فـي إسـناده وهـم منـه أو مـن شـيخه؛ لأن معظـم الروايـات فـي الجوامـع والمسـانيد عـن ابـن عيينـة عـن معمـر عـن الزهـري بزيـادة: معمـر بينهمـا، وكـذا حـدث بـه ابـن أبـي عمـر شـيخ مسـلم فـي مسـنده[1] عـن ابـن عيينـة، وكـذا أخرجـه أبـو نعيـم فـي مسـتخرجه[2] مـن طريقـه».

وقـال فـي موضـع آخـر[3]: «وجدتـه فـي مسـند ابـن أبـي عمـر بإثبـات معمـر فيـه، وكـذا أخرجـه أبـو نعيـم فـي المسـتخرج مـن طريقـه بإثباتـه؛ فلعـل سـقوطه مـن بعـض الـرواة عنـه إمـا مسـلم أو مـن دونـه، او يكـون لمـا حـدَّثَ بـه مسـلماً رواه لـه مـن حفظه»اهـ.

فنسـب ابـن حجـر هنـا الوهـم فـي هـذا الإسـناد للـرواة عـن مسـلم أو لمسـلم أو لشـيخه دون تعييـن، مـع أنـه كان قـد جـزم بتعييـن نسـبة الوهـم لمسـلم فـي كتابـه «تغليـق التعليـق» - وهـو مـن أوائـل مؤلفاتـه -[4]؛ فقـال فيـه: «وَمَـا أَظـن الْوَهـمَ فِيـهِ إِلاَّ مـن مُسـلم، وَقـد رَوَاهُ أَبُـو دَاوُد فِـي السّـنَن[5]:عَن إِبْرَاهِيـم بـن بشـار عَـن سُـفْيَان عَـن معمـر كَرِوَايَـة الْجَمَاعَـة؛ وَهُـوَ الصَّـوَاب. وَالله أعلم»اهـ، فيبـدو أن ابـن حجـر تراجـع عـن جزمـه بتوهيـم مسـلم - فيمـا بعـد - فـي مؤلفاتـه المتأخـرة. والله أعلـم.

وبذلـك يتبيّـنُ أنَّ الـكلام علـى هـذا الحديـث متعلـق بالمخالفـة فـي أحـد طرقـه، فيُحكـمُ علـى هـذا الطريـق بالشـذوذ.

(1) وهو مفقود - حسب علمي - ، وقد رواه الحافظ بإسناده إلى ابن أبي عمر العدني في مسنده، بإثبات: معمر، وذلك في كتابه: تغليق التعليق، 2 / 34.

(2) مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم:1 / 214، ح376، قال بعد أن رواه من طريق ابن أبي عمر - بإثبات: معمر: «رواه مسلم عن ابن أبي عمر» وسكت ولم يبيّن ما إذا كان قد سقط: «معمر» من رواية مسلم.

(3) في النكت الظراف - مع التحفة:3 / 298.

(4) قال السخاوي: «وكمل تبييضه في سنة سبع وثمانمائة، وكان مسوَّدتُهُ كملت قبل ذلك في سنة ثلاث»اهـ، من: السخاوي: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، 2 / 665.

(5) أبو داود: سليمان بن الأشعث، السنن، 5 / 218، ح4685.

وأما المتن فصحيح غايةٌ في الصحة[1]، قد رواه مسلم من طرق عن الزهري، بل هو متفق عليه من طريق الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه[2]، فالأمر كما قال النووي[3]: «وكيف كان فهذا الكلام في الاسناد لا يؤثر في المتن؛ فإنه صحيح على كل تقدير، متصل. والله أعلم.»اهـ.

**والخلاصة:**

هي أن الحديث ثابت صحيح غاية في الصحة، وأن الكلام عليه ينحصر في إحدى طرقه، وهو متعلق بإسقاط راو فيه. والله تعالى أعلم.

[4] قال مسلم[4]:(وحدثني محمد بن عبدالله بن بَزيع، حدثنا يزيد - يعني: ابن زُريع - ، حدثنا حميد الطويل، حدثنا بكر بن عبدالله المزني، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، قال: تخلف رسول الله ﷺ وتخلفت معه، فلما قضى حاجته قال: «أمعكَ ماء؟» فأتيته بمطهرة، «فغسل كفيه ووجهه، ثم ذهب يحسر عن ذراعيه فضاق كم الجبة، فأخرج يده من تحت الجبة، وألقى الجبة على منكبيه، وغسل ذراعيه، ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه، ثم ركب وركبت فانتهينا إلى القوم، وقد قاموا في الصلاة، يصلي بهم عبدالرحمن بن عوف وقد ركع بهم ركعة، فلما أحس بالنبي ﷺ ذهب يتأخر، فأومأ إليه، فصلى بهم، فلما سلم قام النبي ﷺ وقمت، فركعنا الركعة التي سبقتنا»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

نسب أبو مسعود الدمشقي الوهم في هذا الإسناد إلى مسلم فقال[5]: «هكذا يقول مسلم في حديث ابن بَزيع عن يزيد بن زُريع: عروة بن المغيرة، وخالفه الناس فقالوا فيه: حمزة بن المغيرة بدل عروة».

(1) ينظر: المدخلي: د.ربيع بن هادي عمير المدخلي، بين الإمامين مسلم والدارقطني، ص48.

(2) ينظر: البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند المختصر، 1 / 14، ح27.
ومسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، 1 / 133 - 134.

(3) شرح النووي على مسلم:2 / 182.

(4) صحيح مسلم:1 / 158 - 159،ح274.

(5) تقييد المهمل:3 / 792، ونقله المزي في تحفة الأشراف:8 / 474.

**الكلام على هذا التعقب:**

لم يزد الغسانيُّ - بعد أن نقله - على أن قال[1]: «وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبدالله ابن بَزيع، لا إلى مسلم. والله أعلم».

فذهب الدارقطنيُّ إلى أن الوهم في هذا الإسناد واقع من محمد بن بَزيع لا من مسلم - خلافاً لما ذهب إليه أبو مسعود - ، وهذا هو نص كلام الدارقطني في التتبع، قال[2]: «كذا قال ابن بَزيع، وخالفه غيره عن[3] يزيد، فرواه عنه على الصواب عن حمزة. ورواه حميد بن مسعدة وعمرو ابن علي عن يزيد بن زريع على الصواب، وكذلك قال ابن [أبي][4] عدي: عن حميد»اهـ.

فجاء القاضي عياض وقال[5]: «حمزة بن المغيرة هو عندهم الصحيح في هذا الحديث، وإنما عروة ابن المغيرة في الأحاديث الأخر، وحمزة وعروة أبناء المغيرة، والحديث مروي عنهما جميعا، لكن رواية بكر بن عبدالله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة أو ابن المغيرة - غير مسمى -[6]، ولا يقول بكر: عروة، ومن قال: عروة - عنه - فقد وهم»اهـ.

ونقله النووي عنه مُقِرّاً إياه؛ إذ سكت ولم يتعقبه بشيء[7].

**الإجابة عن تعقب الدمشقي:**

قام أبو مسعود الدمشقي بنسبة الوهم في هذا الإسناد إلى مسلم، ولابدَّ لتأكيد ذلك من الوقوف على من رواه من أصحاب محمد بن عبدالله بن بَزيع - شيخ مسلم - ، ولم أقف على شيء من ذلك.

(1) نفسه.

(2) الإلزامات والتتبع:ص215 - 216.

(3) في المطبوع: «خالفه عن غيره يزيد» ولا معنى لها، وبالرجوع إلى كتاب «بين الإمامين مسلم والدارقطني» للشيخ د. ربيع المدخلي وجدتها على الصواب - كما أثبته - ، وذلك لأنه ينقل عن نسخة خطية لكتاب التتبع.

(4) ساقطة من المطبوع؛ والمثبت من رسالة الشيخ د. ربيع.

(5) عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 2 / 89.

(6) وقد أخرجها مسلم في الصحيح - كما مرّ - .

(7) ينظر: شرح النووي على مسلم، 3 / 171.

بينما ذهب الدارقطني إلى أن الوهم فيه من شيخ مسلم[1]، وبنى الدارقطني كلامه هذا على مخالفة ابنِ بَزيعٍ - في جعله الحديث عن عروة بن المغيرة عن أبيه - لاثنين من الثقات - أحدهما ثقة حافظ - في روايتهم هذا الإسناد عن شيخه الذي يرويه ابن بَزيع عنه، وهو: يزيد بن زُريع، إذ قالا: عن حمزةَ بن المغيرة عن أبيه[2]، وهما:

1. حميد بن مسعدة[3].
2. وعمرو بن علي[4].

وأكّد الدارقطني ما ذهب إليه بذكر مخالفةِ ابن بَزيعٍ لابن أبي عدي[5] الذي رواه عن حميد الطويل - شيخ شيخه يزيد بن زريع في نفس الإسناد - فقال: عن حمزة.

وبذلك تتضحُ مخالفةُ ابن بَزيع لمن هم أوثق منه وأكثر عدداً من الثقات، فيمكن الحكم على روايته بالشذوذ، وفي هذا إبعادٌ لتهمة الوهم عن مسلم، ويُعتذر له بأنه أدّى الرواية كما سمعها من شيخه، وهذا من دقّته - رحمه الله - .

**والخلاصة:**

أن الحديث صحيح، وقد رواه في صحيحه من طرق أخرى صحيحة، وأن الكلام عليه لا علاقة للمتن به، إنما هو متعلق بإحدى طرقه، وأن الوهم فيه إنما هو من شيخ مسلم، ولعله ذكره ليبيّن علته[6]، ويُعتذرُ له بأن الصناعة الحديثية اقتضت منه أن يروي كما سمع من شيوخه. والله أعلم.

[5] قال مسلم في صحيحه[7]:(حدثنا قتيبة بن سعيد، وأبو الربيع الزهراني، قال أبو الربيع: حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله قال: كان

(1) وهو ثقة، كما في التقريب:ص421، تر:6002.

(2) رواه النسائي في سننه عنهما فقال: أخبرنا عمرو بن علي وحميد بن مسعدة، عن يزيد وهو ابن زريع قال: حدثنا حميد قال: حدثنا بكر بن عبدالله المزني، عن حمزة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه.. الحديث.
النسائي: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي، السنن،1 / 76، ح108.

(3) هو السامي أو الباهلي، بصري صدوق. ينظر:التقريب:ص121، تر:1559.

(4) هو أبو حفص الفلاس، الثقة الحافظ المعروف. ينظر:التقريب:ص361، تر:5081.

(5) هو محمد بن إبراهيم ابن أبي عدي، وقد يُنسب لجده، وقيل: هو إبراهيم، أبو عمرو البصري، ثقة. التقريب:ص402، تر:5697.

(6) ينظر: تعليق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي على الإلزامات والتتبع: ص216.

(7) 2 / 42، ح465.

«معـاذ يصلـي مـع رسـول الله ﷺ العشـاء، ثـم يأتـي مسـجد قومـه فيصلـي بهـم»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قـال أبـو مسـعود[1]: «قتيبـة يقـول فـي حديثـه: عـن حمـاد عـن عمـرو، لا يذكـر: أيـوب، ولـم يبيِّنْه مسـلم»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

نقل الغساني كلام أبي مسعود وسكت، ولم أقف على كلام لغيره من أهل العلم.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

قـال النـووي - بعـد أن نقـل تعقـب أبـي مسـعود - : «وكأنـه أهملـه لكونـه جعـل الروايـة مسـوقة عـن أبـي الربيـع وحـده. والله أعلم»اهـ.

وهـذا فيـه إجابـة واعتـذار عـن صنيـع مسـلم، مـع الإقـرار بصحـة مـا ذكـره أبـو مسـعود الدمشـقي، وبيـان أن الحديـث صحيـح اعتمـاداً علـى الطريـق الأخـرى التـي لا مطعـن فيهـا.

أيضـاً يمكـن أن يُقـال: أن مسـلماً تعمّـد ذكـر روايـة قتيبـة، ليبيّـن أنـه علـى علـم بهـا، ثـم أعـرض عنهـا مـع علوهـا واتـكأ علـى روايـة أبـي الربيـع النازلـة؛ لأنهـا أسـلم مـن النقـد وأصـح مـن الروايـة الأخـرى العاليـة.

يبقـى الـكلام فـي روايـة قتيبـة عـن حمـاد عـن عمـرو لهـذا الحديـث - دون ذكـر أيـوب بينهمـا - :

فيحتمـل أن يكـون حمـادٌ - وهـو إمـام حافـظ مكثـر، ولـم يُتّهـم بالتدليـس - قـد أخـذه عـن عمـرو أيضـاً، فـرواه علـى الوجهيـن، تـارة عـن أيـوب، وأخـرى عـن عمـرو، فعمـرو - كمـا فـي تهذيـب الكمـال[2] - أحـد شـيوخ حمـاد، وقـد روى عنـه.

ويحتمـل أن يكـون الوهـم فيهـا مـن قتيبـة، فهـو وإن كان ثقـة ثبتـاً[3]، فقـد خالـف - بإسـقاطه أيوبـاً مـن الإسـناد - أربعـة رواة ثقـات، وهـم:

(1) تقييد المهمل:3 / 812، ونقله المزي في تحفة الأشراف:2 / 248.

(2) المزي: تهذيب الكمال، تح: د. بشار عواد معروف،7 / 241.

(3) التقريب:ص389 - 390، تر:5522.

1. مسدد، وهو صاحب المسند، ثقة حافظ[1].
2. وسليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري قاضي مكة، وهو ثقة إمام حافظ[2].
3. ومحمد بن أبي بكر المُقدَّمي، وهو ثقة[3].
4. وأبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي - الملقب بعارم - ، وهو ثقة ثبت، وإن كان تغيّر حفظه في آخر عمره[4]، فقد وافقت روايته الثقات.

ولم أقف - بعد مزيد بحث - على اختلاف على قتيبة في هذه الرواية[5].

**والخلاصة:**

هي أن الحديث صحيح غاية في الصحة ثابت بطريق لا مطعن فيها، وهي التي أوردها مسلم من طريق أبي الربيع، فضلاً عن غيره من الطرق، وتعقب أبي مسعود صحيح من جهة وجود علة في رواية قتيبة وهي: الوهم بإسقاط راوٍ منها، أما من جهة عدم تبيين مسلم لذلك فلا يلحق مسلماً شيءٌ منه لكونه قد برئت عهدته باقتصاره على سوق الرواية من طريق أبي الربيع وبيانه ذلك، وإن كان الأولى فَصْلها تمييزاً لها عن رواية قتيبة؛ منعاً للوقوع في الوهم[6]، نظراً لما بينهما من الاختلاف. والله أعلم.

---

(1) التقريب:ص460، تر:6598.
وروايته عند أبي عوانة في المستخرج مقروناً بسليمان بن حرب ومحمد بن أبي بكر المقدمي:5 / 90، ح1818.

(2) التقريب:ص190، تر:2545.

(3) التقريب:ص406، تر:5761.

(4) التقريب:ص436، تر:6226.
رواها عنه البخاري في صحيحه مقروناً بسليمان بن حرب:1 / 143، ح711.

(5) فرواه الترمذي وأبو العباس السراج في مسنده كلاهما: عن قتيبة، ورواه ابن حبان في صحيحه عن محمد بن عبدالله بن الجنيد عن قتيبة، كلهم بدون ذكر أيوب، أي: كما قال الدمشقي.
ينظر: الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوْرة، الجامع الكبير1 / 723، ح583.
والسراج:أبو العباس محمد بن إسحاق النيسابوري، المسند، 1 / 88، ح176.
وابن حبان:أبو حاتم الدارمي البستي، الصحيح، بترتيب: ابن بلبان الفارسي، ح1524.

(6) مثال على احتمال الوقوع في الوهم: قول أبو نعيم في المستخرج 2 / 83، ح1029: «رواه مسلم عن قتيبة وأبي الربيع عن حماد» دون بيان لصنيع مسلم في اقتصاره على سياق رواية أبي الربيع.

[6] قال مسلم[1]:(حدثني عبدالحميد بن بيان الواسطي، أخبرنا خالد بن عبدالله، عن سهيل، عن أبي عبيد المذحجي - قال مسلم: أبو عبيد مولى سليمان بن عبدالملك - عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين، وحمد الله ثلاثا وثلاثين، وكبر الله ثلاثا وثلاثين، فتلك تسعة وتسعون، وقال: تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر».

وحدثنا محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكرياء، عن سهيل، عن أبي عبيد، عن عطاء، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بمثله).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود الدمشقي[2]: «يُذكر أن محمد بن الصباح نسبه، فقال: عطاء بن يسار، وأخطأ فيه، فإن كان هذا؛ فإن مسلمَ بنَ الحجاجِ أسقط الخطأ من الإسناد، ليقرب من الصواب».

**الكلام على هذا التعقب:**

يرى أبو مسعود الدمشقي أن محمد بن الصباح - شيخ مسلم - أخطأ في نسبة أحد رواة هذا الحديث، فبدل أن يقول: عطاء بن يزيد قال: عطاء بن يسار، ونسب هذا القول لأحدهم دون تعيين.

وفيه تلميحٌ بأن مسلماً تعمّد حذف هذا الخطأ، وهذا فيه أحد أمرين:

- إما أن يكون اعتذاراً وتبريراً لصنيع مسلم، وإشادةً ببراعته.
- أو غمزاً لصنيعه وأنه ما كان ينبغي أن يقوم بذلك، بل واجبه أن يروي كما سمع.

وقد نقله عنه الغساني مستشهداً به، ولم يتعقبه بشيء.

فخالفَ بذلك ما ذهبَ إليه الدارقطنيُّ، الذي رأى أنَّ الخطأ في نسبة عطاء إنما وقع من قبل شيخ محمد بن الصباح وهو: إسماعيل بن زكريا، فقال[3]: «ورواه إسماعيل بن زكريا، عن سهيل، عن أبي عبيد، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة.

(1) 2 / 98، ح596.

(2) تقييد المهمل 3 / 818، وانظر: تحفة الأشراف:10 / 271.

(3) العلل، 11 / 109.

ووهم في قوله: عطاء بن يسار، قاله أحمد بن حنبل، عن محمد بن الصباح، عن إسماعيل بن زكريا»اهـ.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

أولاً: القول الذي ذكره أبو مسعود الدمشقي ونسبه لأحدهم من نسبة الخطأ لمحمد بن الصباح أولى منه بالقبول ما ذهب إليه الدارقطنيُّ ونسبه إلى الإمام أحمد حيث جعلوا الخطأ من قبل: إسماعيل بن زكريا، خصوصاً إن علمنا أن محمد بن الصباح - وهو البزار الدولابي التاجر - : ثقة حافظ[1]، بخلاف شيخه: إسماعيل بن زكريا الخُلْقاني - الملقب بشَقوصا - ، الذي تعارضت فيه أقوال النقاد[2]، فقال عنه أحمد: حديثه حديث مقارب[3]، وقال الحافظ: صدوق يخطئ قليلاً[4].

ثانياً: أما قوله: «فإن مسلمَ بنَ الحجاجِ أسقط الخطأ من الإسناد، ليقرب من الصواب».

فهذا يحتمل غمزهُ مسلماً بأنه أسقط هذا الخطأ من الإسناد، وهذا مبني على كون الخطأ من قبل شيخه محمد بن الصباح، أما وقد اتضح أن الذي أخطأ هو شيخ شيخه: إسماعيل بن زكريا، فيحتمل أن يكون إسقاط هذا الخطأ من قبل شيخ مسلم: محمد بن الصباح.

نعم، روى الإمام أحمد هذا الحديث عن ابن الصباح بوجود الخطأ؛ فقال[5]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... الحديث.

فيردُ الاحتمالُ بأن شيخ مسلم أسقط هذا الخطأ أثناء تحديثه مسلماً إياه، وحينها تبرأ ذمة مسلم، إذ يُعذرُ بكونه أدّى كما سمع من شيخه، لكنه يبقى مجرد احتمال ذهني بحاجة إلى برهان، ولم أقف على شيء من ذلك.

ثم إنَّ مسلماً لا يُعابُ بهذا الأمر - إن ثبت - بل ينبغي أن يشاد به - وهذا أحد احتمالي مقصود أبي مسعود من كلامه كما مرَّ - ؛ لأن كلا الراويين ثقة:

(1) التقريب:ص419، تر:5966.

(2) ينظر: تهذيب الكمال:3 / 92، تر:445.

(3) ينظر: أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي، العلل ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبدالله عنه،2 / 496، تر:3273.

(4) التقريب: ص46، تر:445.

(5) أحمد بن حنبل: المسند، 14 / 428، ح8834.

فالأول: هو عطاء بن يزيد، الليثي المدني، ثقة[1].

والآخر: هو عطاء بن يسار، الهلالي المدني، ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة[2].

فبذلك يكون مسلم قد أسقط الخطأ دون تأثير في حكم الحديث، فالحديث ثابت على كل حال.

ويكفيه عذراً أنه أورده في المتابعات، وأنه أورد الإسناد الذي لا انتقاد عليه قبله مباشرة، فكأنه يحتاط لنفسه، حتى إذا انتقده أحدهم على صنيعه كانت الإجابة أنه أورد هذه الطريق المنتقدة متابعة، وأنه أخرج الحديث من طريق أخرى لا انتقاد عليها في الأصول.

**والخلاصة:**

أن الخطأ في نسبة أحد الرواة الصوابُ فيه أن يحمل على شيخ شيخ مسلم - كما ذهب إليه أحمد والدارقطني - ، لا على شيخ مسلم - كما ذهب إليه أبو مسعود الدمشقي - ، فيحتمل أن يكون إسقاط هذا الخطأ من الإسناد وقع من قبل شيخ مسلم، قام به أثناء تحديثه مسلماً؛ فأدَّى مسلم كما سمع، وإن ثبت إسقاطُ هذا الخطأِ لمسلم فإنه لا يعاب به؛ لأن كلا الراويين ثقة، وكلاهما اسمه عطاء، فهو دليل على براعة مسلم في هذه الصنعة وتفنّنه فيها، ثمَّ إن الحديث صحيح ثابت من غير هذه الطريق المنتقدة، فقد أخرجه مسلم من طريق آخر لا مطعن عليه قبله مباشرة وعليه اعتمد، أما الرواية المنتقدة فأوردها على سبيل المتابعة. والله أعلم.

[7] قال مسلم في صحيحه[3]:(حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق، أخبرني عمرو بن دينار، أنه سمع جابر بن عبدالله، يقول: دخل النبي ﷺ على أم معبد حائطا، فقال: «يا أم معبد، من غرس هذا النخل؟ أمسلم أم كافر؟» فقالت: بل مسلم، قال: «فلا يغرس المسلم غرسا، فيأكل منه إنسان، ولا دابة، ولا طير، إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود الدمشقي[4]: «هكذا هذا الإسناد - أيضاً - عند أبي الأزهر، يعني: عن روح بن عبادة، عن زكريا بن إسحاق، عن عمرو، عن جابر. قال: والمشهور عن زكريا،

(1) التقريب:ص332 تر:4604.

(2) التقريب:ص332 تر:4605.

(3) 5 / 28، ح1552.

(4) تقييد المهمل، 3 / 863.

عن أبي الزبير، عن جابر، لا عن عمرو بن دينار»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

كأن أبا مسعود يعل رواية مسلم التي رواها بسنده عن زكريا عن عمرو عن جابر، بالرواية الأخرى التي وصفها بالشهرة: عن أبي الزبير عن جابر.

وقد نقل الغساني تعقبه ثم قال: «وأبو الأزهر: هو أحمد بن الأزهر بن منيع، نيسابوري مشهور، سمع عبدالرزاق، وأبا أسامة، وروح بن عبادة، ووهب ابن جرير، وغيرهم»[1].

ونقل القاضي عياض كلام كل من الدمشقي والغساني.

وكذلك النووي.

ثم جاء المزي في تحفة الأشراف، فنقل تعقب الدمشقي لكن بلفظ آخر مقارب، وفيه[2]: «والحديث أيضاً عن روح عن زكريا عن أبي الزبير عن جابر»اهـ، وفي هذا إشارة إلى الاختلاف على روح فيه.

الإجابة عن هذا التعقب:

لم أقف على إجابة لأحد من أهل العلم على هذا التعقب، فأقول - وبالله التوفيق - :

إن سلمنا بكلام أبي مسعود، فلابدَّ من المقارنة والترجيح بين الروايتين، إذ ليست كلُّ مخالفة يتم بها تضعيف الرواية، خصوصاً وقد وردت في أحدِ الصحيحين، وهذا هو تخريج الحديث عن جابر ﷺ من طريق كل من: أبي الزبير، وعمرو بن دينار:

فأولاً:طريق أبي الزبير، فيرويه عنه ثلاثة، وهم:

1. سفيان بن عيينة قال: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ.
2. وابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبدالله به.

(1) نقل المزي عن أبي أحمد الحاكم النيسابوري أنه قال عن أبي الأزهر:ما حدث من أصل كتابه ، فهو أصح. قال: ورأيت أبا بكر بن خزيمة إذا حدث عنه ، قال :حَدَّثَنَا أبو الأزهر من أصله. قال :وحدثني بعض أصحابنا عنه أنه كتب في كتابه :حَدَّثَنَا أبو الأزهر من أصله ، وحَدَّثَنَا أبو الأزهر تلقينا، وذاك أنه كان قد كبر فربما تلقن ما يخشى.اهمن تهذيب الكمال 1 / 256.

وقال الحافظ في التقريب:صدوق كان يحفظ ثم كبر، فصار كتابه أثبت من حفظه.اهـ ص17، تر:5.

(2) تحفة الأشراف:2 / 252.

3. والليث: عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ ...الحديث.

ورواه عن هؤلاء الثلاثة جمع، وهذا بيان ذلك:

**1. فرواه عن سفيان:**

أحمد بن شيبان الرملي، أخرجه أبو عوانة في المستخرج[1].

**2. ورواه عن ابن جريج:**

1. مخلد بن يزيد، رواه عنه أبو عمر عبدالحميد بن محمد، أخرجه أبو عوانة في المستخرج[2].
2. وروح بن عبادة، ورواه عنه جمع، وهم:
3. عباس الدوري، أخرجه عنه أبو عوانة في المستخرج[3].
4. والصغاني، أخرجه عنه أبو عوانة في المستخرج[4].
5. وحجاج[5]، رواه عنه محمد بن يوسف، أخرجه أبو عوانة في المستخرج[6].
6. ومحمد بن حاتم، أخرجه مسلم[7].
7. وابن أبي خلف، أخرجه مسلم[8].

---

(1) أبو عوانة:المستخرج، 3 / 331، ح5192.

(2) المستخرج:3 / 329، ح 5190.

(3) المستخرج:3 / 330، ح5191.

(4) نفسه.

وهو:أبو بكر محمد بن إسحاق بن جعفر - وقيل محمد بن إسحاق بن محمد - الصغاني، نزيل بغداد وهو من أهلها، يروي عن أبي عاصم النبيل ويزيد بن هارون وروح بن عبادة، وروى عنه مسلم والترمذي، كان ثبتاً متقناً مع صلابة في الدين واتساع في الرواية.

ينظر:السمعاني: الأنساب، 8 / 312 - 313.

(5) هو: ابن الشاعر، روى عن روح بن عبادة، وروى عنه مسلم.

(6) المستخرج:3 / 330، ح5191.

(7) 3 / 28، ح 1552.

(8) نفسه.

8. وإبراهيم بن عبدالله، أخرجه ابن المنذر في الأوسط[1]

**3. ورواه عن الليث:**

4. قتيبة، أخرجه مسلم.

5. المقرئ، أخرجه مسلم.

6. مروان بن محمد، أخرجه مسلم

7. محمد بن رمح، أخرجه مسلم.

أما طريق عمرو بن دينار، فيرويه عنه واحد هو:

زكريا بن إسحاق.

ويرويه عنه واحد:

هو روح بن عبادة.

ويرويه عن روح اثنان، هما:

1. أحمد بن سعيد بن إبراهيم، أخرجه مسلم، وهي الطريق المنتقدة.

2. وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري، ذكره أبو مسعود الدمشقي في تعقبه.

من هذا التخريج يتبين الآتي:

الحديث معروف عن أبي الزبير عن جابر، هكذا رواه الجمع الغفير مقابل الرواة عن عمرو بن دينار عن جابر.

واختلف الرواة فيه على روح:

فرواه ستة عن روح عن ابن جريج عن أبي الزبير، فهم أكثر عدداً وحفظاً؛ فهي المحفوظة.

ورواه اثنان عن روح عن زكريا بن إسحاق عن عمرو، أحدهما ثقة، والآخر صدوق ساء حفظه وصار يتلقن؛ فيحكم على هذه الرواية بالشذوذ والمخالفة - كما قال أبو مسعود-.

(1) ابن المنذر:أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف:11 / 102.

خصوصاً أن روحاً يروي أحاديث كثيرة عن زكريا عن عمرو عن جابر - كما عند البخاري وبقية الستة ومسند أحمد -[1]، فربما اشتبه على صاحبيه الأمر، فجعلوا هذا الحديث ضمن هذه الرواية. والله تعالى أعلم.

وأما رواية مسلم للحديث من هذه الطريق فهي على سبيل المتابعة، إذ قد أوردها من طرق أخرى لا مطعن عليها، فعليها الاعتماد.

ولعل السبب في إيراد مسلم هذه الرواية الإشارة إلى علمه بها وما فيها من مخالفة. والله تعالى أعلم.

**والخلاصة:**

أن التعقب صحيح، ومضمونه: الإعلال بالمخالفة والشذوذ، وهو متعلق بأحد طرق هذا الحديث، وإلا فمتن الحديث صحيح ثابت عند مسلم وغيره، وقد أورد هذه الطريق المنتقدة في المتابعات والشواهد، ولم يوردها في الأصول، ولعله أوردها للتنبيه على شذوذها. والله أعلم.

[8] قال مسلم[2]:(وحدثنا ابن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، قال البراء: أصبنا يوم خيبر حُمُراً، فنادى منادي رسول الله ﷺ:«أن اكفئوا القدور»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود[3]: «لهذا تعليل، وهو مرسل»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

يرى أبو مسعود أن هذا السند معل بالانقطاع بين أبي إسحاق والبراء، وقد نقله الغساني وسكت، وكذا فعل القاضي عياض.

(1) ينظر - على سبيل المثال - :صحيح البخاري:1 / 82، ح364.

(2) 6 / 64، ح1938.

(3) تقييد المهمل 3 / 991.

**الإجابة على هذا التعقب:**

قال الرشيد العطار مجيباً على أبي مسعود - بعد أن نقل كلامه -[1]: «قلت: يعني أن أبا إسحاق لم يسمعه من البراء ﷺ ولذلك قال فيه: قال البراء، فإن ثبت إرساله من هذا الوجه؛ فإنه متصل في كتاب مسلم رحمه الله من رواية الشعبي وغيره عن البراء بنحوه. وبالله التوفيق»اهـ.

وأما إعلال أبي مسعود له بأن أبا إسحاق لم يسمعه من البراء بن عازب، فسماع أبي إسحاق من البراء ثابت ومشهور - كما بيّنه الحافظ في الفتح -[2]، إلا أن يكون لم يسمع هذا الحديث بعينه منه، وهذا هو الراجح[3]، فقد وقفت على تصريح له بعدم سماعه هذا الحديث منه، فقال: عن البراء - ولم نسمعه من البراء - أنهم أصابوا يوم حنين أو خيبر حمراً...الحديث.

رواه الفسوي فقال[4]: حدثنا عبيد الله بن معاذ قال: حدثنا أبي قال: ثنا شعبة عن أبي إسحاق به.

وعبيد الله بن معاذ: أبو عمرو البصري، ثقة حافظ[5].

ووالده معاذ بن معاذ العنبري: هو أبو المثنى البصري القاضي: ثقة متقن[6].

وإن ثبت عدم سماع أبي إسحاق الحديثَ من البراء؛ فإن ذلك لا يقدح في صحته لكونه لم ينفرد به، بل تابعه عليه عدي بن ثابت، وكذا الشعبي بمعناه، وكلاهما عند مسلم[7].

**الخلاصة:**

التعقب بالإعلال بالانقطاع صحيح، لكن الحديث صحيح، فقد جاء موصولاً بطرق أخرى أوردها مسلمٌ، ويُعتذرُ له بأنه أوردها في المتابعات والشواهد. والله أعلم.

(1) الرشيد العطار:يحيى بن علي، أبو الحسين، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، ص540، ح65.

(2) 5 / 305 - 306،حيث قال: «وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه وروياها بعلو في الحلية وغيرها، ومن فوائدها:تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبتحديث البراء لأبي إسحاق»اهـ.

(3) ينظر:أحمد بن سعد آل غرم الغامدي، أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة ام القرى - مكة، 1416هـ، 1995م، 3 / 1285، ح243.

(4) الفسوي:يعقوب بن سفيان أبو يوسف، المعرفة والتاريخ، تح:د. أكرم ضياء العمري، 2 / 623.

(5) التقريب:ص315، تر:315.

(6) التقريب:ص469، تر:6740.

(7) ينظر:صحيح مسلم

[9] قال مسلم:(حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، واللفظ لأبي كريب، قالا: حدثنا ابن إدريس، عن الأعمش، عن أبي رَزين، قال: خرج إلينا أبو هريرة، فضرب بيده على جبهته، فقال: ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله ﷺ، لتهتدوا وأضل، ألا وإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا انقطع شِسْعُ أَحَدِكُم فلا يمشِ في الأُخْرى حتى يُصْلِحَها»).

قال: وحدثنيه علي بن حجر السعدي، أخبرنا علي بن مسهر، أخبرنا الأعمش، عن أبي رزين، وأبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بهذا المعنى.

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود الدمشقي[1]: «إنما يرويه أبو رزين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة»اهـ.

ثم قال الغساني: «وكذلك خرجه في كتابه عن مسلم، وذكر أن علي بن مسهر تفرد بهذا».

**الكلام على هذا التعقب:**

قال الغساني - بعدما ساق رواية مسلم - : «هكذا وقع في جميع النسخ عندنا: الأعمش، عن أبي رَزين وأبي صالح مقرونين، عن أبي هريرة»، ثم اكتفى - بعد ذلك - بتعقب الدمشقي.

وقد مرَّ أن أبا مسعود الدمشقي جعل ذلك ممّا تفرّد به علي بن مسهر عن الأعمش.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

قال النووي[2]: «وهذا استدراك فاسد؛ لأن أبا رَزين قد صرَّح في الرواية الأولى بسماعه من أبى هريرة بقوله: خرج الينا أبو هريرة...إلى آخره. واسم أبي رزين: مسعود بن مالك الأسدي الكوفي، كان عالماً»اهـ.

وأما دعوى أبي مسعود تفرّد علي بن مسهر بهذه الرواية؛ فغير مسلَّمة، إذ وقفت على متابعة اثنين من الثقات له به، كلاهما قالا: «عن أبي رزين، وأبي صالح، عن أبي هريرة»، وهما:

(1) تقييد المهمل 3 / 901.

(2) شرح النووي على مسلم:14 / 75.

1. وكيع، كما عند أحمد[1].

2. عبدالواحد بن زياد، كما عند أبي عوانة في المستخرج[2]، وهو وإن كان في حديثه عن الأعمش مقالٌ؛ فقد تابعه غيره عليه.

**والخلاصة:**

الحديث صحيح أورده مسلم في الأصول من طرق صحيحة، وأخرج هذه الطريق المنتقدة في المتابعات والشواهد، وهذا التعقب من أبي مسعود لا يُسلَّمُ له. والله أعلم.

[10] قال مسلم[3]:(حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا إبراهيم - يعني: ابن سعد - ، عن أبيه، عن عبدالله بن شداد، قال: سمعت علياً، يقول: ما جمع رسول الله ﷺ أبويه لأحد غير سعد بن مالك؛ فإنه جعل يقول له يوم أحد: «ارم فداك أبي وأمي»

حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، وحدثنا أبوبكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، وحدثنا أبو كريب، وإسحاق الحنظلي، عن محمد بن بشر، عن مسعر، وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن مسعر: كلهم، عن سعد بن إبراهيم، عن عبدالله بن شداد، عن علي، عن النبي ﷺ بمثله).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعود الدمشقي[4]: «هكذا رواه مسلم: حدثنا أبو بكر، نا وكيع. وأسقط منه سفيان؛ فتوهم الناس أنه: وكيع عن مسعر، وإنما رواه أبو بكر في «المسند» و «في المغازي»، وفي غير موضعٍ: عن وكيع، عن سفيان عن سعد»اهـ.

**الكلام على التعقب:**

نقل الغساني تعقب الدمشقي، ثم ساق بسنده إلى أبي بكر ابن أبي شيبة، فقال: حدثنا أبو عمر النَّمَري، نا سعيد بن نصر، نا قاسم، نا ابن وضاح، نا ابن أبي شيبة، نا وكيع، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عبدالله بن شداد، عن علي بن أبي طالب، قال: ما سمعت رسول الله ﷺ يفدي أحداً بأبويه إلا سعداً، فإني سمعته يقول يوم أحدٍ: «ارم فداك أبي وأمي».

(1) المسند:15 / 446، ح9715.

(2) المستخرج:5 / 266، ح8675.

(3) 7 / 125، ح2411.

(4) تقييد المهمل 3 / 913.

ونقل المزي تعقب الدمشقي في تحفة الأشراف[1]، ولم يعلق عليه بشيء.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

قال ابن حجر[2]: «قلت: أخرجه أبو نعيم في المستخرج بسنده إلى أبي بكر، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان. وقال: أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان. فهذا يُشعر بأن سقوط سفيان من الرواة عن مسلم»اهـ.

**والخلاصة:**

أن الحديث صحيح ورد من عدة طرق لا مطعنَ فيها عند مسلم، وتعقبُ أبي مسعود متعلق بسياق عرض مسلم أحد أسانيد الحديث، وهذا لا يؤثر في صحته، ومع ذلك فيغلبُ على الظنِّ أن الوهم فيه مصدره الرواة عن مسلم. والله أعلم.

[11] قال مسلم[3]:(حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء - قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا - أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:«لا تسبّوا أصحابي، لا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنَّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا، ما أدرك مُدَّ أحدهم، ولا نصيفه»).

**تعقب أبي مسعود الدمشقي:**

قال أبو مسعودٍ الدمشقي[4]: «هذا وهم، والصواب من حديث أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، لا عن أبي هريرة، وكذلك رواه يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، والناس»اهـ.

**الكلام على هذا التعقب:**

قال أبو علي[5]: «هكذا قال مسلم في إسناد هذا الحديث، عن شيوخه، عن أبي هريرة».

(1) تحفة الأشراف:7 / 409.

(2) النكت الظراف - مع التحفة:7 / 409 - 410.

(3) صحيح مسلم:7 / 188، ح2540.

(4) تقييد المهمل:3 / 915.

(5) تقييد المهمل 3 / 915 - 919.

**الإجابة عن هذا التعقب:**

خرّج الحافظ ابن حجر جزءاً في تخريج الحديث[1]، واستظهر فيه أن الوهم في جعل هذا الحديث من مسند أبي هريرة لا من مسند أبي سعيد ﷺ إنما هو من الرواة عن مسلم؛ وذكر أدلته على ذلك.

قال الحافظ: «وظَهَرَ مِنْ سِياقِ أَبِي نعَيْمٍ الأَصْبَهانِيِّ في مُسْتَخْرَجِهِ على صحيحِ مُسْلِمٍ، أَنَّ الحدِيثَ عَنْ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ»اهـ، ثم سرد تلك الروايات.

ثم قال: «وَقَالَ فِي آخِرِهِ: لَفْظُ أَبِي بَكْرٍ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وأَبِي كُرَيْبٍ، كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ؛ فَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ تَقْتَضِي أَنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ بِالإِسْنَادِ الَّذِي سَاقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: اصْطِلاحُهُ فِي جَمِيعِ كِتَابِهِ: الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، إِذَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَلَى الْمُوَافَقَةِ أَوِ الْبَدَلِيَّةِ، يَنْتَهِي بِالإِسْنَادِ إِلَى الشَّيْخِ الَّذِي اتَّفَقَ إِسْنَادُهُ وَإِسْنَادُ مُسْلِمٍ فِيهِ، ثُمَّ يُحِيلُ عَلَى الْبَاقِي؛ وَعَلَى هَذَا، فَلَعَلَّ الْخَلَلَ الْوَاقِعَ فِي نُسَخِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنَ الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَيَبْرأُ هُوَ حِينَئِذٍ مِنَ الْوَهْمِ.

وَيُقَوِّي ذَلِكَ: أَنَّ الدَّارَقُطْنِيَّ قَدْ جَزَمَ فِي الْعِلَلِ بِأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ فِي كِتَابِ التَّتَبُّعِ لِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلا لِكَوْنِ مُسْلِمٍ وَهِمَ فِيهِ؛ فَالظَّاهِرُ: أَنَ الْوَهْمَ مِمَّنْ دُونَ مُسْلِمٍ»اهـ.

ثم اعتذر الحافظ عن وقوع هذا الوهم - سواءً أكان من مسلم أو ممن بعده - ؛ فقال: «لأَنَّ أَبَا صَالِحٍ لَمَّا كَانَ كَثِيرَ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ جَمِيعًا، سَبَقَ الْقَلَمُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الآخَرِ، إِمَّا مِنَ الْمُؤَلِّفِ، أَوْ مِمَّنْ بَعْدَهُ»اهـ.

**والخلاصة:**

الحديث صحيح من رواية أبي سعيد الخدري ﷺ وقد أخرجها مسلم، والتعقب متعلق بجعله من مسند أبي هريرة ﷺ وهو تعقب صحيح، وأُجيب بأنه وهم إما من مسلم أثناء كتابة الصحيح، أو - وهو الغالب - ممن دون مسلم من رواة صحيحه، فهو إبدالُ صحابيٍّ بآخر، فلا إشكال في إيراده في الصحيح.

(1) ابن حجر:أحمد بن علي العسقلاني. جزء في طرق حديث: «لا تسبوا أصحابي»، تح: مشهور حسن.

## الخاتمة:

توصلتُ من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- حرص الغساني على نقل كلام الدمشقي في مواضع كثيرة من كتابه الذي صنفه لبيان الأوهام الواقعة في صحيح مسلم، حيث بلغ عدد المواضع بإحصائي:[36] موضعاً؛ وهي:

3 / 773،845، 843، 818، 813، 792، 791، 786، 782، 780، 778، 777 ، 854، 863، 872، 876، 879، 880، 886، 888، 889، 890، 891، 892، 895، 898، 902، 903، 908، 910، 912، 913، 914، 916، 924، 926.

- تنوعت أسباب النقل عن الدمشقي إلى:

- تصويب خطأ وقع أو سقط في بعض نسخ الصحيح، أو ترجيح ما جاء في بعض نسخ الصحيح على غيرها، وبلغت بإحصائي:[16] موضعاً، وهي:

3 / 786،895، 892، 890، 880، 879، 876، 872، 854، 843، 814، 791 ، 912، 914، 924، 926.

- ذكر تخريج أبي مسعود لأحاديث من صحيح مسلم في كتابه: أطراف الصحيحين، وبلغت بإحصائي:[22] موضعاً، وهي:

3 / 773،890، 889، 886، 880، 879، 876، 872، 854، 845، 843، 786 ، 892، 895، 898، 902، 903، 910، 912، 914، 924، 926.

- أحياناً يقوم الغساني بنقل فوائد متعلقة بالرجال من كتاب أطراف الصحيحين للدمشقي، كتعيين راو أو ذكر نسبته وغير ذلك، وقد بلغت هذه المواضع بحسب إحصائي لها:[11] موضعاً، وهي:

3 / 780.924، 916، 914، 912، 910، 908، 888، 818، 814، 792 ،

- سبرتُ تعقبات أبي مسعود الدمشقي، وذكرتُ كلام العلماء على كلِّ تعقب على حدة، وأجبتُ عنها، فبلغ مجموع عدد التعقبات التي صرّح فيها أبو مسعود بالتعقب على صحيح مسلم من خلال كتاب تقييد المهمل للغساني:[11] موضعاً.

وبتحليلها يتبيَّنُ الآتي:

- أقسام التعقبات باعتبار نوع التعقب:

1. الإعلال بالمخالفة والشذوذ:[1]، [2]، [7].
2. إسقاط راوٍ من السند:[3]
3. الخطأ في تعيين راو:[4]
4. الخطأ بإسقاط راوٍ:[5].
5. إسقاط خطأ في نسبة راوٍ من الإسناد:[6].
6. الإعلال بالانقطاع:[8].
7. الإيهام بالخطأ في رواية أحد طرق الحديث:[10].
8. جعل حديث صحابي من مسند صحابي آخر:[11].
9. الإعلال بتفرد أحد رواته:[9].

- أقسام التعقبات باعتبار الصواب والخطأ:

1. أصاب أبو مسعود في 10 من التعقبات.

وقد أُجيبَ عن صنيع مسلم فيها جميعاً - ولله الحمد - ؛ كما هو مبيّنٌ في ثنايا البحث.

2. وجانبَ أبا مسعودٍ الصوابُ في أحدها، وهو الرقم:[9].

- أقسام التعقبات من حيث موضعُها:
- التعقبات متعلقة كلها بالسند لا بالمتن.
- التعقبات متعلقة ببعض الأسانيد التي أوردها مسلم، ومتونها ثابتة في نفس الصحيح.
- أمكن الإجابة عن مسلم والدفاع عن صنيعه والاعتذار له في جميعِ التعقبات، فلا يمكنُ أن تُتَّخذَ سبيلاً للطَّعنِ فيه.

## قائمة المصادر والمراجع:


1. ابن بشكوال: أبو القاسم خلف بن عبدالملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تح: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 2010م.
2. الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح، تح: أحمد عبدالغفور، دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة، 1407هـ - 1987م.
3. ابن حبان: أبو حاتم محمد بن أحمد البستي، الصحيح، بترتيب: ابن بلبان الفارسي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1408هـ - 1988م.
4. ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن محمد بن علي الكِنانيُّ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.
5. تغليق التعليق، تح: سعيد عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي - بيروت، الأردن، ط 1، 1405هـ.
6. تقريب التهذيب، تح: عادل مزيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1420هـ / 1999م.
7. جزء في طرق حديث: «لا تسبوا أصحابي»، تح: مشهور حسن، دار عمار - الأردن، 1408هـ، 1988م.
8. ابن طاهر المقدسي: أبو الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد، تح: جابر السريِّع، دار التدمرية - الرياض، ط 1، 2007م.
9. أبوداود: سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تح: محمد عوامة، دار القبلة - جدة، ط: الأولى، 1419هـ / 1998م.
10. أبو عوانة: يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تنسيق فريق من الباحثين بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية - المدينة، ط الأولى:1435هـ / 2015م.
11. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
12. ابن منده: أبو عبدالله محمد بن إسحاق العبدي، الإيمان، تح: د. علي فقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1406هـ.
13. ابن المنذر: أبو بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، تح: محققين بدار الفلاح، ط 1، 1430هـ - 2009م.
14. ابن منظور: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تح: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط 3 - 1414 هـ.
15. أبو نعيم: أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تح: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط 1، 1417هـ - 1996م.
16. أحمد بن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي:
    - المسند، تح: مجموعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1421هـ - 2001م.
    - العلل ومعرفة الرجال: رواية ابنه عبدالله، تح: د. وصي الله عباس، دار الخاني - الرياض، ط 2، 1422هـ / 2001م.
17. أحمد بن سعد آل غرم الغامدي، أحاديث أبي إسحاق السبيعي في الكتب الستة والمسند، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة ام القرى - مكة، 1416هـ، 1995م.
18. الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوْرة، الجامع الكبير، تح: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي

- بيروت، 1998م.

19. الحميدي: أبو بكر عبدالله بن الزبير الأسدي، مسند الحميدي، تح: حسن سليم أسد، دار السقا - دمشق، ط 1، 1996م.
20. الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ دار السلام، تح: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 1422هـ - 2002م.
21. الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر، العلل، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ط: الأولى 1405هـ - 1985م، وتح: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، ط 1، 1427هـ.
22. الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، تذكرة الحفاظ، تح: الشيخ عبدالرحمن المعلمي، تصوير: دار احياء التراث العربي - بيروت.
23. سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3، 1405 هـ / 1985م.
24. الرازي: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت، ط 5، 1420هـ / 1999م.
25. الرشيد العطار: يحيى بن علي بن عبدالله، أبو الحسين، تح: صلاح الدين محمد أحمد بلال، مكتبة الرشد - الرياض، ط 1، 1421هـ / 2000م.
26. السخاوي: شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة ابن حجر، تح: إبراهيم باجس، دار ابن حزم - بيروت، ط 1، 1419هـ.
27. السراج: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري، المسند، تح: إرشاد الحق الأثري، دارة العلوم الأثرية، فيصل آباد - باكستان، ط:1423هـ / 2003م.
28. الطوالبة: د. محمد عبدالرحمن، نشأة فن الأطراف وتطوره، منشور على الشبكة، موقع الجمعية السعودية للسنة النبوية وعلومها.
29. عبدالرحمن مشاقبة، وعبد الكريم الوريكات، تعقبات ابن حجر في الإصابة على ابن عبد البر في الاستيعاب في إثبات الصحبة أو نفيها، مجلة: دراسات في علوم الشريعة والقانون، الصادرة عن: عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية - الأردن، المجلد:35، العدد1 لسنة2008م.
30. العباد: عبدالمحسن بن حمد البدر، مجموع كتبه ورسائله، دار التوحيد - الرياض، 1428هـ.
31. عياض: عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء - مصر، ط 3 ، 1426هـ / 2005م.
32. الغساني: الحسين بن محمد، أبو علي، تقييد المهمل وتمييز المشكل، تح: علي العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد - مكة، ط 1، 1421هـ - 2000م.
33. المدخلي: د. ربيع بن هادي، بين الإمامين مسلم والدارقطني، مكتبة الرشد - الرياض، ط 1، 1420هـ / 2000م.
34. المزي: جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبدالرحمن:
    - تهذيب الكمال، تح: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1422هـ / 2002م.
    - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ومعه: النكت الظراف على الأطراف لابن حجر، تح: عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة - بومباي/الهند، ط 2، 1403هـ / 1983م.
35. مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح، عناية: محمد زهير الناصر، دار المنهاج وطوق النجاة، ط: 1433هـ، 2013م.

36. ناصر سيف العزري، تعقبات الكشميري في فيض الباري على ابن حجر في فتح الباري، رسالة مقدمة للماجستير، بكلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، 2008م.

37. النسائي: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، السنن، تح: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط 2، 1406 - 1986م.

38. النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج، بدون اسم المحقق، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 2، 1392هـ.

**Transliteration Arabic References:** **الترجمة الحرفية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

1. Ibn Bishkuwal: Abu Alqassim Khalaf bin Abdelmalik, alsilah fi tarikh ‘a’emmat al’andalus, tahqeeq: Dr. Bashshar Awwad, dar algharb al’islamy - Bairout, t, 1, 2010 m.
2. Aljuhary: Abu Nasr Isma’el bin Hammad Alfaraby, alsihah, tahqeeq: Ahmad Abdulghafour, dar al’elm lilmalayeen - Bairout, t,1, 1407 h - 1987 m.
3. Ibn Hibban: Abu Hatim Muhammad bin Ahmad Albasty, alsaheeh, bitarteeb: Ibn Bulban Alfarisy, tahqeeq: Shu’aib Al’arna’uot, mu’assasat Alrisalah - Bairout, t, 1, 1408 h - 1988 m.
4. Ibn Hajar Al’asqalany: Abu Alfadl Ahmad bin Muhammad bin Aly Alkinany, fathu albaary bisharh sahih Albukhary, tarqeem: Muhammad Fu’ad Abdulbaqy, tahqeeq: Muhibbud - deen Alkhateeb, dar alm’arifah - Bairout, 1379 h.
5. taghleeq alt’aleeq. tahqeeq: Saeid Abdulrahman Alkazaky, almaktab al’islamy - Bairout, Al’urdun, t, 1 1405 h.
6. taqreeb altahdheeb, tahqeeq Adil Miziad, mu’assasat alrisaalah - Bairout, 1420 h / 1999 m.
7. juz’ fi turuq hadeeth: “la tasubbuo ‘ashaaby” tahqeeq: Mashhour Hassan, dar Ammar - Al’urdun, 1408 h, 1988 m.
8. Ibn Tahir Almaqdisy: Abu Alfadl Muhammad bin Tahir bin Alqaisarani , ‘atraf alghareeb wa’afrad, tahqeeq: Jabir Alsiraiy’e , dar altadmuriah - Alriyaad, t, 1, 2007.
9. Abu Dawoud: Sulaiman bin Al’ash’ath Alsijistaniy, alsunan, tahqeeq: Muhammad Awwamah, dar alqiblah - Jiddah, t, 1, 1419 h / 1998 m.
10. Abu Awanah: Y’aqoub bin Ishaq Al’isfaraneny, almusnad Alsaheeh almukharraj ‘alaa sahih Muslim, tanseeq fareeq min albahitheen bikulliat alhadeeth bi aljami’ah al’islamiah - Almadinah Almunawarah, t, 1: 1435 h/ 2015 m.
11. Ibn Faris: Ahmad bin Faris bin Zakariaa Alrazy, m’ujam maqayes allughah, tahqeeq: Abdulsalam Muhammad Haroun , dar alfikr, 1399 h - 1979 m.
12. Ibn Mandah: Abu Abd Allah Muhammad bin Ishaq Al’abdy, al’iman, tahqeeq: Dr. Aly Faqihy, mu’assasat alrisaalah - Bairout, t,2, 1406 h.
13. Ibn Almundhir: Abu Bakr Muhammad bin Ibraheem Alnaisaboury, Alawsat min alsunan wal’ijma’e walikhtilaf tahqeeq: muhaqqiqeen bidar Alfalah, t, 1, 1430 h - 2009 m.

14. Ibn Manthour, Muhammad bin Makram bin Aly, Abu Alfadl Jamalud - deen Al'ansary Al'afreeqy, lisan al'arab, tahqeeq: Alyaazijy wa jama'ah min allughawyeen, dar sadir - Bairout, t ,3, 1414. h.

15. Abu Nu'aim: Ahmad bin Abd Allah bin Ahmad bin Ishaq bin Mussaa bin Mahran Al'asbahany, almusnad almustakhraj 'alaa sahih al'imam Muslim, tahqeeq: Muhammad Hassan Alshafi'ey dar alkutub al'ilmiah - Bairout - Lubnan. T, 1, 1417 h - 1996 m.

16. Ahmad bin Hanbal: Ahmad bin Muhammad bin Hanbal Alshaibany Almurwazy:

    • almusnad, tahqeeq majmu'ah bi'ishraf: Shu'aib al'arnaout, mu'assasat alrisaalah - Bairout, t, 1, 1421 h - 2001m.

    • Al'elal wa m'arifat alrijaal: riwayat ibnih Abd Allah, th. Wasiy Allah Abbas, dar alkhany - Alriyaad, t,2, 1422 h / 2001 m.

17. Ahmad bin S'aed Aal Ghurm Alghamidy, 'ahadeeth Abi Ishaq Alsabi'ey fi alkutub alsittah walmusnad, risalat majsteer muqaddamah li jami'at Umm Alquraa - Makkah Almukarramah, 1416 h, 1995 m.

18. Altirmidhy: Abu Essaa Muhammad bin Essaa bin Surah, aljam'e alkabeer, tahqeeq: Dr. Bashshar Awwad, dar algharb al'islamy - Bairout, 1998 m.

19. Alhamidy: Abu bakr Abd Allah bin Alzybair Al'asady, musnad alhumaidy, tahqeeq: Hassan Saleem Assad, dar alsqqa - Dimashq, t, 1, 1996 m.

20. Alkhateeb Albghdady: Abu bakr Ahmad bin Aly bin Thabit, tareekh dar alsalaam, tahqeeq: Dr. Bashshar Awwad, dar algharb al'islamy - Bairout, t, 1, 1422 h - 2002 m.

21. Aldarakutniy: Abu Alhassan Aly bin Omar, al'ilal, tahqeeq: Mahfouz Alrahman Zain Allah Alsilafiy, dar Taibah - Alriyaad , t, 1, 1405 h - 1985 m, wa tahqeeq: Muhammad bin Salih Aldibasy, dar Ibn Aljawzy - Aldammam, t, 1.

22. Aldhahaby: Shamsud - deen Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Gaimaz, tadhkirat alhuffath, tahqeeq: alshaikh Abdelrahman Almu'allamy, taswir: dar 'ihya' alturath al'araby - Bairout.

23. Siyar 'a'alaam alnubalaa', tahqeeq: Shu'aib al'arna'uot, mu'assasat alrisaalah - Bairout, t. 3, 1405 h / 1985 m.

24. Alrazy: Abu Abd Allah Muhammad bin Abi Bakr, mukhtar alsihah, tahqeeq: Yusif Alshaikh Muhammad, almaktabah al'asriah - Bairout, t, 5, 1420 h / 1999 m.

25. Alrashid Al'attar: Yahyaa bin Aly bin Abd Allah, Abu Alhussain, tahqeeq: Salahid - deen Muhammad Ahmad Bilal, maktabat Alrushd - Alriyaad, t, 1, 1421 h / 2000 m.

26. Alsakhawy: Ahamsud - deen Muhammad bin Abdelrahman, aljawahir waldurar fi tarjamat Ibn Hajar, tahqeeq: Ibraheem Bajis, dar Ibn hazm - Bairout, t, 1, 1419 h.

27. Alsarraaj: Abu Al'abbas Muhammad bin Ishaq bin Ibraheem Alnaisaboury, almusnad, tahqeeq: Irshad Alhaqqi Al'athary, dar al'uloum al'athariah, Faisal Abad - Bakistan, t: 1423 h / 2003 m.

28. Altawalibah: Dr. Muhammad Abdelrahman, nash'at fann al'atraf wa tatawuruh, manshour 'alaa alshabakah, mawq'e aljam'iyah Alsa'uodiyah lilsunnah alnabawiyah wa'uloumiha.

29. Abdulrahman Mashaqibah wa Abdulkareem Alwarikat, ta'aqqubat Ibn Hajar fi al'isabah 'alaa Ibn Abdelbarri fi aliste'aab fi 'ithbat alsuhbah 'aw nafyiha, majallat dirasat fi 'uluom alshre'ah walqanoun, alsadirah 'an: 'emadat albahth al'ilmy, aljami'ah Al'urduniyah - Al'urdun, almujallad: 35 , al'adad 1 lisanat 2008 m.

30. Al'abbad: Abdulmuhsin bin Hamd Albadr, majmo'u kutubih wa rasa'ilih, dar altawhid - Alriyaad, 1428 h.

31. Eyad: Eyad bin Moussaa Alyahsuby, ikmal alm'ulim bifawa'id Muslim, tahqeeq: Dr. Yahyaa Isma'el, dar alwafaa' - Misr, t,3, 1426 h / 2005 m.

32. Alghassany: Alhussain bin Muhammad, Abu Aly, taqyeed almuhmal watamyiz almushkil, tahqeeq: Aly Al'umran, wa Muhammad Uzair Shams, dar 'aalam alfawa'id - Makkah Almukarramah, t, 1, 1421 h - 2000 m.

33. Almadkhaly: Dr. Rabe'e bin Hady, bayna al'imamain: Muslim wa Aldarakutniy, maktabat alrushd - Alriyaad, t, 1, 1420 h / 2000 m.

34. Almizzy: Jamalud - deen Abu Alhajjaj, Yusif bin Abdelrahman:

    • tahdheeb alkamal, tahqeeq: Dr. Bashshar Awwad, mu'assasat alrisaalah - Bairout, t, 1, 1422 h / 2002 m.

    • tuhfat al'ashraf bi m'arifat al'atraf, wa ma'ah: alnukat althiraaf 'alaa al'atraf li Ibn Hajar, tahqeeq: Abdelsamad Sharafid - deen, aldar alqaiyimah - Bumbay/ Alhind, t, 2. 1403 h,1983 m.

35. Muslim: Abu Alhussain Muslim bin Alhajjaj Alqushairy Alnaisaboury, almusnad alsaheh, 'enayat: Muhammad Zuhair Alnaasir, dar alminahaj wa tawq Alnajah, t: 1433h, 2013m.

36. Naasir Saif Al'azry, taa'qqubat Alkashmiry fi fayd albary 'alaa Ibn Hajar fi fath albary, risalah muqaddamah lilmajsteer, bikulliat aldirasat al'ulya - aljami'ah Al'urduniah, 2008m.

37. Alnassa'iy: Abu Abdelrahman Ahmad bin Shu'aib, alsunn, tah.: Abdelfttah Abu Ghuddah, maktab almatbu'at al'islamiah - Halab, t, 2, 1406 - 1986m.

38. Alnawawy: Abu Zakariaa Muhyid - deen Yahyaa bin Sharaf, Alminhaj bisharh sahih muslim bin Alhajjaj, bidoun ism almuhaqqiq, dar 'ihya' alturath al'araby - Bairout, t, 2, 1392h.

# Abu Mas'ud Al - Dimashki's Supplement on Imam Muslim's Authentic Hadith Book: An Analytical Study of Al - Jayyani's Book

**Abdullah Mansour Mohamed**

**Awad Alkhalaf**

College of Shari'a and Islamic Studies - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

## Abstract:

The research has explored a book entitled "Taqyeed al - muhmal wa Tamyeez al - mushkil", by Abu Ali Al - ghassani al - Jayyani, in order to collect Abu Mas'ud al - Dimashki's supplement "Mustadrak" on Imam Muslim authentic book of hadith. The research not only put together those vital and precious hadiths, but rather comprehensively studied each hadith and provided the point of view of hadith scholars regarding those prophetic traditions. The research was conducted using the inductive and analytical approach. Findings of the research include that it is not valid to criticize the authentic book of hadith of Imam Muslim via these collections and supplements.

**Keywords:** Supplement on Imam Muslim Authentic Book of Hadith, Toyed Al - muhmal wa Tamyeez Al - mushkil, Al - Jayyani, Abu Mas'ud Al - Dimashki.